المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة

المرصد الوطني للإجرام
Observatoire National de la Criminalité

تقنين سن الرشد الرقمي:

مدخل وقائي لحماية القاصرين في الفضاء السيبراني

موجز سياسات عمومية | 2025

قائمة المحتويات

1. تقديم
2. المحور الأول: الإشكالية و السياق -التهديدات الرقمية الموجهة للقاصرين – تشخيص وطني
3. المحور الثاني: التجارب الدولية في تقنين الحماية الرقمية للقاصرين
4. توصيات
5. لائحة المراجع

ملخص تنفيذي :

يشهد المغرب ارتفاعا كبيرا في استعمال الأطفال للإنترنت والمنصات الرقمية، مقابل غياب إطار قانوني يحدد سنّ الرشد الرقمي أو يفرض آليات فعالة لحماية القاصرين. وتبرز التقارير الوطنية تزايد التعرض للتنمر، الابتزاز، والاستغلال الرقمي، وضعف التربية الرقمية داخل الأسرة والمدرسة.

على المستوى الدولي، اتجهت دول متعددة—مثل فرنسا، أستراليا، الدنمارك، وألمانيا—إلى اعتماد سنّ رقمي يتراوح بين 15 و16 سنة، مع إلزام المنصات بأنظمة تحقق عمري موثوقة وحملات تربية رقمية واسعة.

تقترح هذه الورقة تبني نموذج مغربي يقوم على:

تحديد-تقنين سنّ للرشد الرقمي، إنشاء نظام وطني للتحقق العمري، إدماج التربية الرقمية، وتعزيز التنسيق المؤسساتي.والهدف هو توفير حماية وقائية فعالة للأطفال داخل الفضاء الرقمي مع دعم دور الأسرة والمدرسة.

تنويه منهجي

طبيعة الوثيقة والغاية منها:

تندرج هذه الورقة في إطار المهام الاستشرافية والتحليلية للمرصد الوطني للإجرام،

كمساهمة أولية لإطلاق نقاش وطني حول حماية القاصرين في الفضاء الرقمي

تقديم :

يشهد العالم خلال العقدين الأخيرين ثورة رقمية غير مسبوقة غيّرت ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وجعلت من الفضاء الرقمي مكوناً أساسياً في تنشئة الأطفال والمراهقين. وإذا كان الإنترنت قد أصبح جزءا لا يتجزأ من بيئة الطفل اليومية، فإنه أنتج في المقابل أشكالا جديدة من الهشاشة النفسية والاجتماعية، نتيجة لتعرض القاصرين لمحتويات غير ملائمة وسلوكيات محفوفة بالمخاطر.

و تؤكد البيانات الدولية هذا الو اقع، حيث تشير منظمة "اليونيسف" إلى أن واحدا من كل ثلاثة مستخدمي للإنترنت في العالم هو طفل. وفي السياق المغربي، تبرز معطيات (DataReportal 2024) تحولا عميقا، حيث بلغت نسبة انتشار الإنترنت 90.7%، مع وجود أكثر من 21 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي. وتكشف الدراسات الميدانية أن 43% من الشباب المغاربة يقضون ما بين 3 و5 ساعات يوميا على هذه الشبكات، مما يحول الفضاء الرقمي من وسيلة للترفيه إلى مجال بديل للهوية الاجتماعية، محفوف بمخاطر الإدمان السلوكي والتعرض للمحتوى الضار.

أما على مستوى السياق المؤسساتي الوطني فهناك وعي و تراكم نظري وتوعوي يندرج ضمن دينامية وطنية تهدف الى حماية القاصرين. وقد تجسد هذا الوعي في محطات مفصلية شكلت الأرضية الأولى لهذا النقاش :

1. المستوى الاستشاري :اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) في مارس 2024 لر أيه حول "من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال"، والذي دق ناقوس الخطر بشأن ضعف الحكامة الرقمية.
2. المستوى التشريعي :تز ايد الأسئلة البرلمانية خلال سنة 2025 حول تنظيم ولوج القاصرين، مما يعكس إرادة سياسية للتدخل.
3. المستوى الأمني :إطلاق المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) لمنصة "إبلاغ(E-Blagh) "، التي كشفت معطياتها عن تز ايد مقلق في جر ائم الاستغلال الجنسي الرقمي والابتز از التي تستهدف القاصرين.

4. المستوى الحمائي :جهود اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) عبر منصة "كون على بال" لحماية المعطيات الشخصية للأطفال.

وتتزامن هذه الدينامية المؤسساتية مع تحول جذري في فلسفة الحوكمة الرقمية عالميا خلال الفترة 2024-2025. حيث انتقلت الدول من "التنظيم الذاتي" للمنصات إلى "الإلزام القانوني"، كما يظهر في النموذج الأسترالي (حظر دون 16 سنة)، والتوجه الأوروبي والدنماركي نحو رفع سن الرشد الرقمي إلى 15 أو 16 سنة، مدعوما بآليات تحقق عمري صارمة.

ونظرا للحاجة الماسة لسد الفجوة التشريعية الحالية، تأتي هذه الورقة لتقديم تصور متكامل لسياسة جنائية وقائية. ورغم التحديات المنهجية المرتبطة بنقص البيانات الدقيقة حول "الاستخدام العمري المفصل"، فإن الورقة تعتمد على مقاربة استقرائية تستند إلى المعطيات الوطنية والدولية المتاحة، لتقترح خارطة طريق تقوم على ثلاث مرتكزات:

1. تحديد سن الرشد الرقمي الوطني المنظم لولوج القاصرين.
2. إرساء آليات تقنية للتحقق العمري تضمن السيادة الرقمية.
3. مأسسة التربية الرقمية في المدرسة والأسرة كخط دفاع أول.

المحور الأول: الإشكالية و السياق - التهديدات الرقمية الموجهة للقاصرين تشخيص وطني

1- الإشكالية و السياق

يشهد المغرب طفرة رقمية كبيرة، حيث بلغ معدل انتشار الإنترنت 92.2% من السكان ، وأصبح الفضاء الرقمي بيئة أساسية لتنشئة الأطفال. إلا أن هذا التحول أفرز وضعية "انكشاف رقمي" خطيرة للقاصرين في ظل غياب إطار قانوني ينظم "سن الرشد الرقمي."

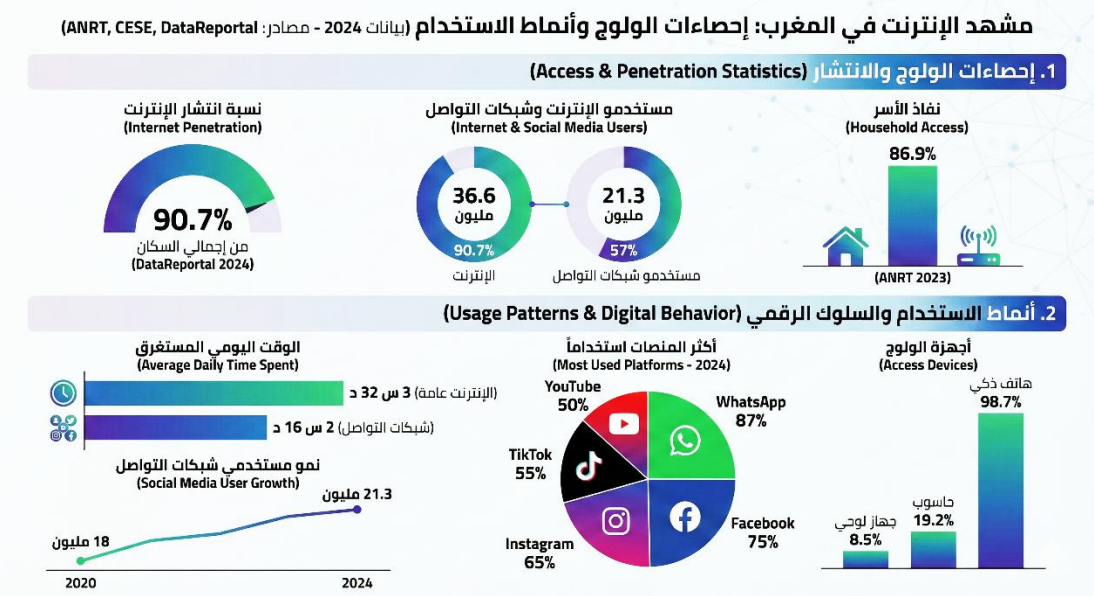

فالتشريع المغربي الحالي يفتقر لأي مقتضيات تلزم المنصات بحماية الأطفال أو اشتراط موافقة الولي، مما يترك الطفل المغربي، الذي يملك غالباً هاتفا ذكيا منذ سن مبكرة، أعزلاً أمام مخاطر الاستغلال الجنسي، التنمر، والإدمان الرقمي.

و تكمن الإشكالية المركزية في كيفية تحقيق التوازن بين حماية الطفل من الجرائم السيبرانية وضمان حقه في الولوج الرقمي. وفي سياق دولي يتجه نحو الصرامة (فرنسا 15 سنة، أستراليا 16 سنة)، يطرح المرصد الوطني للإجرام ضرورة ملحة لسن قانون يحدد "سن الرشد الرقمي"، ويرسي آليات تحقق عمري فعالة، ويعزز التربية الرقمية، للخروج من الفراغ التشريعي الحالي وحماية الطفولة المغربي

2- التهديدات الرقمية للقاصرين

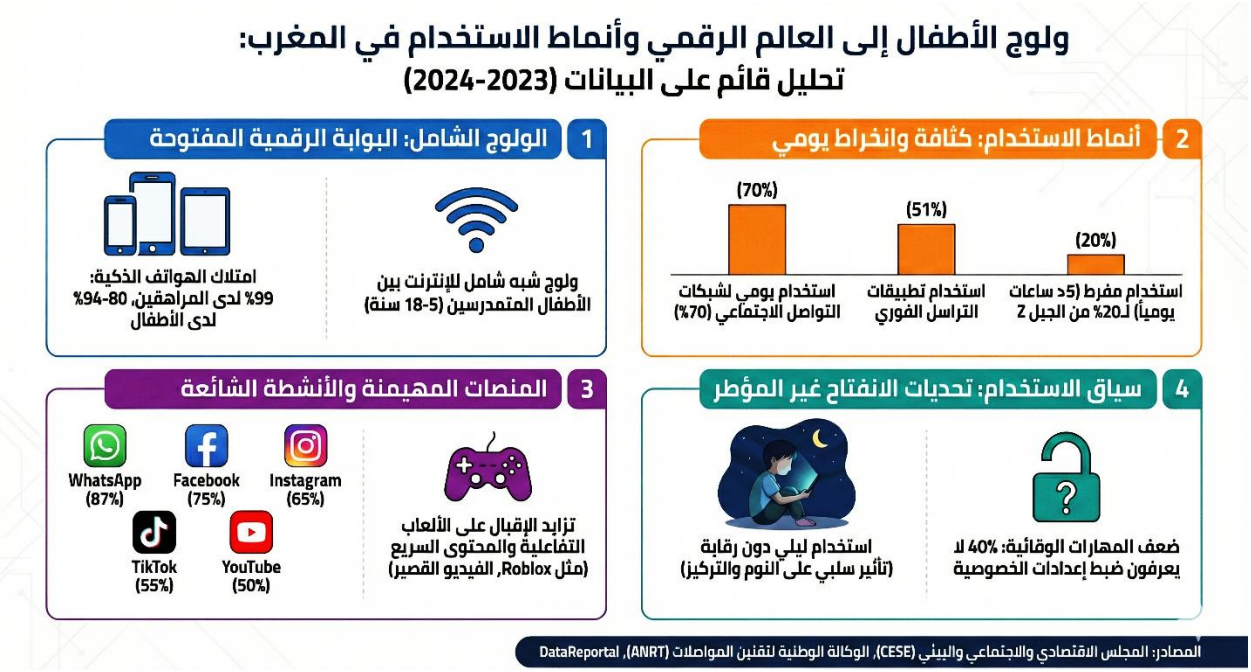

توضح الصورة أعلاه واقعا رقميا متناميا في المغرب، حيث أصبح ولوج الأطفال والمراهقين إلى الإنترنت شبه شامل، مدعوما بامتلاك واسع للهواتف الذكية التي تصل نسبتها إلى 99% لدى المراهقين. يتسم هذا الانخراط الرقمي بالكثافة، إذ يستخدم 70% من الأطفال شبكات التواصل الاجتماعي يومياً، بينما يقضي 20% من "الجيل Z" أكثر من خمس ساعات يومياً في هذا الفضاء. وتُظهر البيانات هيمنة منصات مثل "واتساب" و"فيسبوك" و"إنستغرام" و"تيك توك"، بالإضافة إلى تزايد الإقبال على الألعاب التفاعلية مثل "روبلوكس". غير أن هذا الانفتاح الواسع يصاحبه سياق استخدام غير مؤطر في كثير من الأحيان، يتجلى في الاستخدام الليلي دون رقابة والذي يؤثر سلباً على النوم والتركيز، فضلاً عن ضعف المهارات الوقائية لدى 40% من الأطفال الذين لا يعرفون كيفية ضبط إعدادات الخصوصية.

المخاطر الرقمية والتداعيات على الأطفال في المغرب: بيانات وإحصاءات

(المصادر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ANRT، Cyberconfiance, WHO, UNICEF)

أولاً: اضطرابات صحية ونفسية متصاعدة

43%
اضطرابات النوم
(استخدام ليلي)

41.5%
تراجع النتائج الدراسية
(ضعف التركيز)

ارتفاع حالات التوتر والقلق
(10–17 سنة)

المصادر: المجلس الاقتصادي، WHO, UNICEF

ثانياً: التعرض للمخاطر الرقمية المباشرة

40%
يشاركون معلومات شخصية مع غرباء

33%
تعرضوا للتحرش السيبراني
(سب، تهديد، ابتزاز)

10%
تلاميذ ابتدائي تلقوا رسائل مهينة

40%
لا يعرفون تغيير إعدادات الخصوصية

بلاغات المنصات الوطنية
(Cybercenfiance – eHimaya) إلى أكتوبر 2023:
1745 تبليغاً
(منها 98 حالة اعتداء جنسي على أطفال)

المصادر: ANRT، المجلس الاجتماعي، منصات التبليغ الوطنية

ثالثاً: تداعيات اجتماعية وسلوكية عميقة

36%
نزاعات أسرية بسبب الإدمان الرقمي

انتشار العزلة الاجتماعية
(فقدان الاهتمام بالأنشطة الواقعية)

تنامي سلوكيات التقليد الخطير (تحديات TikTok والمحتوى العنيف)

رابعاً: تداعيات اجتماعية وسلوكية عميقة

36%
نزاعات أسرية بسبب الإدمان الرقمي

41%
تنامي سلوكيات التقليد الخطير (العنيف)

مخاطر إضافية مرتبطة بالتطورات التقنية

ألعاب إلكترونية
(رهانات مالية وسلوك استهلاكي مبكر)

منصات ميتافيرس (Mataverse: تفاعلات شبه واقعية دون ضوابط)

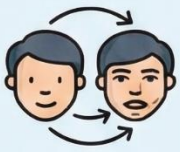

المحتوى المنتج بالذكاء الاصطناعي: Deepfake
(فبركة صور القاصرين)

خامساً: المخاطر الرقمية أصبحت مجتمعية، تربوية، وجنائية تتطلب سياسة وطنية استباقية.

و يواجه القاصرون في الفضاء الرقمي مجموعة متشابكة من المخاطر التي تهدد سلامتهم النفسية والجسدية والاجتماعية، وتتوزع هذه التهديدات كالتالي:

- **التحرش والاستغلال الجنسي الرقمي:**
  - تنامي ظاهرة "الابتزاز الجنسي الرقمي(Sextortion) "، حيث يتم استدراج الأطفال عبر التطبيقات والألعاب لتقديم محتوى حميمي يستخدم لاحقاً للتهديد والابتزاز.
  - تصاعد نشاط الشبكات المنظمة العابرة للحدود التي تستهدف القاصرين لإنتاج وترويج مواد الاستغلال الجنسي، مستفيدة من تقنيات التخفي الرقمي والذكاء الاصطناعي.(Deepfakes)
  - ظهور "سوق سوداء" رقمية لتداول صور القاصرين في مجموعات مغلقة.
- **التنمر السيبراني والعنف الرمزي:**
  - تحول التنمر الإلكتروني إلى ظاهرة عالمية متسارعة، حيث يتعرض ثلث التلاميذ تقريباً لشكل من أشكاله.
  - يشمل التنمر الإهانة، التشهير، والإقصاء الرقمي، مما يسبب آثاراً نفسية عميقة كالقلق، الاكتئاب، وتدني تقدير الذات.
  - ممارسة "العنف الرمزي" عبر الخوارزميات التي تعيد إنتاج الصور النمطية والتحيزات، مما يؤثر سلباً على تكوين الهوية لدى الأطفال.
- **الخرف الرقمي وتراجع القدرات المعرفية:**
  - تأثير الاستخدام المكثف والمبكر للشاشات على الوظائف التنفيذية للدماغ، مما يؤدي إلى ضعف الذاكرة قصيرة المدى وتشتت الانتباه.
  - تدهور المهارات اللغوية والاجتماعية نتيجة الاعتماد المفرط على التواصل الافتراضي السريع بدلاً من التفاعل الواقعي.
  - ظهور أعراض "القلق الرقمي (Nomophobia) "عند الابتعاد عن الأجهزة.
- **التجنيد في سلوكيات منحرفة:**
  - استغلال الفضاء الرقمي لاستدراج القاصرين نحو سلوكيات خطرة، تشمل التحديات المؤذية (Dangerous Challenges)التي قد تؤدي إلى إيذاء النفس.
  - التحريض على العنف، الجريمة الإلكترونية، أو الانخراط في مجموعات متطرفة، مستغلين قابلية المراهقين للتأثر ومحاكاة "الترندات."
  - التطبيع مع ممارسات منحرفة عبر المجتمعات الافتراضية وغرف الدردشة غير المراقبة.

هذه التهديدات مجتمعة تشكل بيئة عالية المخاطر تتطلب تدخلاً تشريعياً وتربوياً عاجلاً لحماية "الطفل الرقمي."

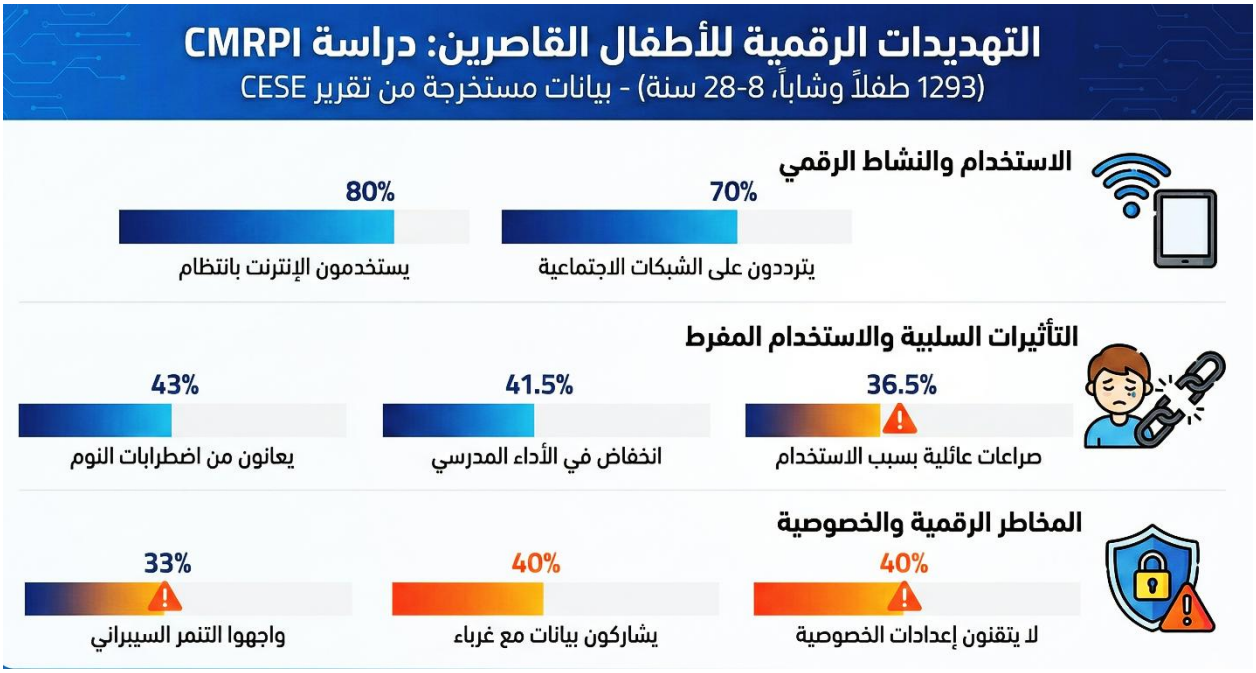

منصة E-Blagh - البيانات التفصيلية (يونيو-أكتوبر 2024)

أطلقت DGSN في يونيو 2024 منصة E-Blagh المتخصصة في مكافحة الجريمة السيبرانية

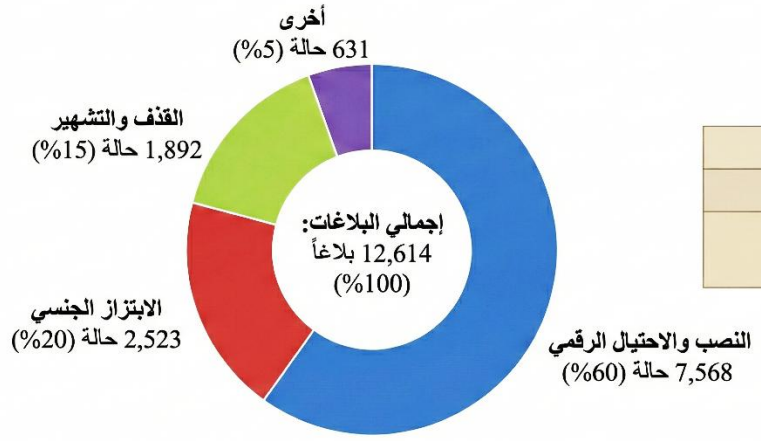

النتائج:

تحديد هوية مشتبهين: 82 حالة
تقديم للعدالة: 23 شخصاً
بلاغات من الخارج: 564 (بعد عابر للحدود)

3- رأي المجتمع بخصوص المخاطر الرقمية

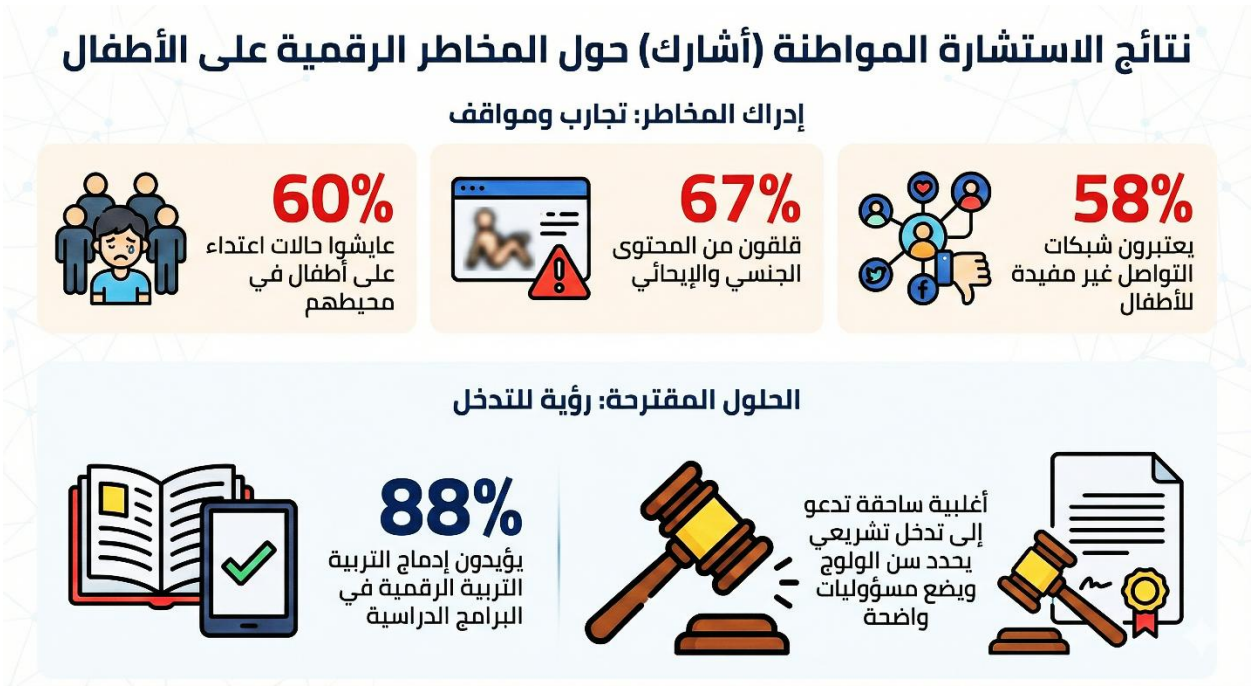

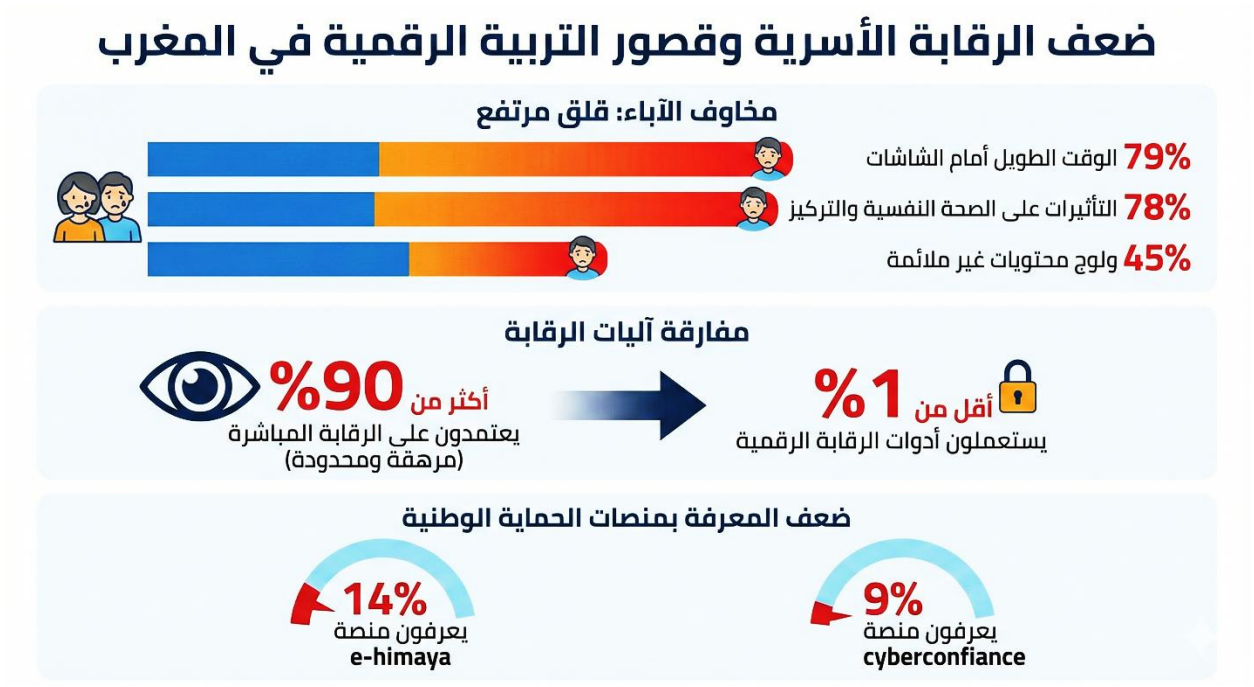

الاستشارة المواطنية عبر ouchariko.ma :

مشاركة واسعة من المواطنين كشفت عن:

- ✓ **58%**يعتبرون الشبكات الاجتماعية **ضارة للأطفال** دون 15 سنة
- ✓ **69%**يعبرون عن **قلق شديد** بشأن استخدام أطفالهم للمنصات الرقمية
- ✓ **60%**من الآباء **شهدوا حالات انتهاكات** للسلامة الجسدية أو النفسية مرتبطة بالشبكات
- ✓ **67%**قلقون من **المحتوى الجنسي/الإباحي**
- ✓ **55%**قلقون من **خطاب الكراهية والعنف**

و عموما يكشف التشخيص الوطني عن فجوة واضحة بين الانتشار الواسع للإنترنت بين القاصرين وبين محدودية آليات الحماية الرقمية المتوفرة حالياً. فحسب بيانات **ANRT (2025)**، يتصل أكثر من **91%من الأسر** بالإنترنت، ويستخدم ثلثا الأطفال الشبكة بانتظام، بينما يمتلك أغلب المراهقين هاتفاً ذكياً ابتداءً من سن مبكرة. ويُظهر **رأي CESE (2024)** أن 43% من الأطفال يعانون اضطرابات في النوم والتركيز بسبب الاستخدام الرقمي المفرط، وأن 40% تعرضوا لمحتوى ضار أو تحرش سيبراني.

على مستوى الجريمة الرقمية، سجّلت منصة **E-Blagh** التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني ارتفاعا في تبليغات الاستغلال الجنسي للقاصرين والابتزاز السيبراني، بما في ذلك نشر صور وفيديوهات حساسة تخص الأطفال. ويبيّن تقرير ANRT أن أقل من 10% من الأسر تستخدم أدوات الرقابة الرقمية فعلياً، رغم ارتفاع وعي الآباء بالمخاطر.

كما تظهر بيانات **HCP – RGPH 2024** أن الأطفال والشباب يمثلون نحو ثلث السكان، ما يزيد العبء المؤسسي لحمايتهم داخل الفضاء الرقمي. ويكشف البارومتر الرقمي (2025) عن استعمال شبه شامل للمنصات الاجتماعية، مع ولوج مبكر قبل سن 15 سنة، وتعرض متزايد لأنماط المحتوى العنيف والسطحي والسلوكيات الخطرة.

هذه المؤشرات تبيّن وجود **ثلاثة اختلالات رئيسية**:

1. **فراغ قانوني** :غياب تحديد وطني لسن الرشد الرقمي وعدم وجود التزامات قانونية على المنصات بحماية القاصرين.
2. **هشاشة أسرية وتربوية** :ضعف التربية الرقمية داخل المدرسة والأسرة، مقابل تعرض مكثف للمحتوى غير الملائم.
3. **محدودية الإطار المؤسساتي** :غياب بنية وطنية منسقة لرصد المخاطر الرقمية والاستجابة لها، رغم المبادرات القطاعية الجيدة.(CESE, CNDP, DGSN, ANRT)

بناء على ذلك، يمثل التشخيص الوطني أرضية تدفع نحو بلورة سياسة عمومية شاملة تُعنى بالرشد الرقمي، تربط بين الإطار القانوني، الحماية التقنية، والتربية الرقمية الوقائية.

المحور الثاني: التجارب الدولية في تقنين الحماية الرقمية للقاصرين

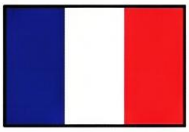

فرنسا (France)

السن: 15 سنة (موافقة الوالدين).
النموذج: السيادة الرقمية.
الآلية: تحقق تقني تحت إشراف ARCOM.
العقوبات: 1% من المعاملات العالمية.

الأقرب للنموذج المغربي.

أستراليا (Australia)

السن: 16 سنة (حظر شامل).
النموذج: الحماية القصوى (Zéro tolérance).
الآلية: حظر تقني كامل.
العقوبات: تصل إلى 49.5 مليون دولار أسترالي.

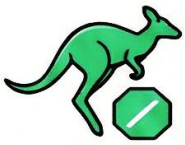

التشريع الأكثر صرامة عالمياً.

إسبانيا (Spain)

السن: 16 سنة (رفع من 14).
النموذج: الهوية الرقمية.
الآلية: مفاتيح إثبات السن (Age Keys) ومحفظة رقمية حكومية.
التدابير: حظر الآليات الإدمانية.

رائدة في الحلول التقنية الحكومية.

المملكة المتحدة (UK)

السن: متغير (واجب العناية).
النموذج: المسؤولية القانونية (Duty of Care).
الآلية: تقييم المخاطر وإلزام المنصات بسلامة الطفل.
العقوبات: 10% من العائدات والسجن للمسيرين.

التركيز على سلامة المحتوى.

ألمانيا (Germany)

السن: 16 سنة (لبعض المنصات).
النموذج: الصرامة والوقاية.
الآلية: تحقق عمري متعدد الطبقات (بيومتري، وثائق) تحت إشراف KJM.

المعايير التقنية الأكثر تشدداً.

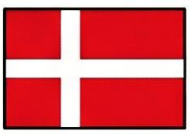

الدنمارك (Denmark)

السن: 13-16 سنة (متغير حسب المنصة).
النموذج: التوازن بين الحماية والتمكين.
الآلية: استخدام الهوية الرقمية الوطنية (MitID) للتحقق.
التركيز: التوعية والتربية الرقمية.

نموذج اسكندنافي متوازن.

مع بروز مخاطر العالم الرقمي اتجهت دول عديدة إلى اعتماد مفهوم سنّ الرشد الرقمي كآلية قانونية لضبط الولوج إلى المنصات الرقمية. فقد أرست فرنسا نموذجا متقدماً باعتماد سن 15 سنة وإلزام المنصات بآليات تحقق عمري موثوقة، مع فرض موافقة أبوية إلزامية للفئات الأصغر. بينما اعتمدت أستراليا أحد أكثر الأنظمة صرامة بمنع فتح الحسابات دون 16 سنة بشكل مطلق، في حين تبنّت المملكة المتحدة نهجاً يقوم على "واجب العناية"، مُلزمة المنصات بتقدير المخاطر واعتماد التحقق العمري دون تحديد سن قانوني صريح. أما ألمانيا، فقد ركزت على الجانب التقني من خلال منظومات تحقق متعددة المستويات تشرف عليها هيئةKJM ، في حين أعلنت الدنمارك سنة 2025 عن رفع سن الولوج إلى 15 سنة. وترافق هذه النماذج تجارب وقائية مثل كندا وإسبانيا التي طورت حلولاً تربوية وقانونية متوازنة.

تكشف هذه التجارب عن اتجاه دولي موحّد يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية:

- رفع السنّ القانوني للولوج بما يتناسب مع نضج القاصر وقدرته على التمييز.
- إلزام المنصات الرقمية بالتحقق العمري، عبر حلول تراعي الخصوصية ولا تعتمد على تخزين البيانات البيومترية.
- دمج التربية الرقمية ضمن مسارات التعليم والأسرة لضمان حماية شاملة.

وبالنسبة للمغرب، فإن الاستفادة من هذه التجارب لا تعني استنساخها، بل تكييفها مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية الوطنية. فالمغرب، الذي يشهد أعلى معدلات الولوج للإنترنت في شمال إفريقيا، يواجه تحديات مرتبطة بالاستخدام المبكر للهواتف الذكية، ضعف المراقبة الأبوية، وغياب إطار قانوني ينظم الولوج الرقمي للقاصرين.

وتبرز أمام المغرب أربعة مجالات مركزية للاستفادة من التجارب الدولية:

أولاً، اعتماد سنّ وطني للرشد الرقمي يتماشى مع المعايير الدولية (15 أو 16 سنة) مع ترتيبات انتقالية تراعي الواقع الأسري.

ثانيا، إنشاء نظام وطني للتحقق العمري المجهول، مستلهما النموذج الفرنسي والألماني، يرتكز على البطاقة الوطنية الإلكترونية دون الكشف عن الهوية الكاملة.

ثالثا، تطوير مقاربة تربوية شاملة على غرار كندا والدنمارك، تشمل إدماج التربية الرقمية داخل المدرسة وتدريب المدرسين والأسر.

رابعا، تعزيز أدوات الإنفاذ، من خلال تحميل المنصات واجب الحماية ومنعها من استهداف القاصرين بمحتوى ضار، مع تفعيل آليات التبليغ عبر منصة وطنية موحدة.

إن بلورة سياسة وطنية للرشد الرقمي في المغرب تستدعي الجمع بين حماية القاصر من جهة، وتمكينه من استخدام آمن ومسؤول للتكنولوجيا من جهة أخرى، بما ينسجم مع التحولات الرقمية العالمية ويعزز الأمن الرقمي الوطني.

توصيات :

تشير التجارب الدولية إلى أن اعتماد سنّ رقمي موحّد (15 سنة في فرنسا، 16 في أستراليا) يحقق وضوحا قانونيا، لكنه يتجاهل الفوارق الكبيرة في النضج الإدراكي والهشاشة الرقمية بين الفئات العمرية. لذلك يقترح المرصد الوطني للإجرام اعتماد نموذج متدرّج للرشد الرقمي يقوم على أربع مراحل، بهدف تعزيز حماية القاصرين، تقوية دور الأسرة، وإلزام المنصات الرقمية بالمسؤولية الوقائية.

1- أقل من 12 سنة — منع شامل وحماية قصوى

حظر كامل لولوج الأطفال لمنصات التواصل، الميتافيرس، والألعاب التفاعلية.

مبررات المنع:

ذروة الاستغلال الرقمي دولياً تقع بين 11 و13 سنة.

محدودية القدرة الإدراكية على تقدير المخاطر قبل 12 سنة.

ضعف فعالية الرقابة الأسرية التقنية في السياق المغربي.

يُسمح فقط بالمحتوى التعليمي المعتمد.

2- 13–15 سنة — ولوج بشروط وموافقة أبوية

يسمح بالولوج بشرط:

موافقة أبوية إلزامية ومستنيرة،

حماية تقنية مشددة تفرضها الدولة على المنصات، مثل:

منع تواصل البالغين غير الموثقdن مع القاصرين،

سقف مصاريف رقمية محدد،

تقارير أسبوعية للأسر،

مراقبة مسبقة للمحتوى المنشور من القاصر.

هذا المستوى يوازن بين الانفتاح التدريجي والحماية الوقائية.

3- 16–17 سنة — استقلالية تدريجية مع ضمانات

يُمنح القاصر قدرة على الولوج المستقل مع الإبقاء على حماية ضرورية:

وضع الحساب "خاص" بشكل تلقائي،

سقف مالي أعلى قابل للتعديل،

منع المشاركة في برامج الربح بالمنصات للحد من الاستغلال الاقتصادي.

4- من 18 سنة فما فوق — رشد رقمي كامل

ترفع جميع القيود ويُعامل المستخدم كراشد بالكامل، منسجماً مع سنّ الرشد المدني.

مبررات اعتماد النموذج المتدرّج

علميا: التطور العصبي والسلوكي تدريجي وليس فجائياً، والمخاطر تختلف بوضوح حسب العمر.

أسريا: يعزز دور الأسرة في المرافقة خلال السنّ الأكثر حساسية.(15–13)

تشغيليا: يسهّل تطبيق القانون ويربط المسؤولية بالمنصات الرقمية، لا بالأسر وحدها.

خلاصة

يعكس هذا النموذج مقاربة مغربية وقائية ومتوازنة تجمع بين مبدأ الحماية القصوى للطفولة، احترام بناء الأسرة المغربية، وتحميل المنصات الرقمية مسؤوليات واضحة. ويُعتبر خطوة نحو منظومة وطنية شاملة للرشد الرقمي وسياسة جنائية استباقية لحماية القاصرين.

لائحة لأهم المراجع :

- Légifrance. (2023). *Loi n° 2023-566 du 7 juillet 2023 visant à instaurer une majorité numérique et à lutter contre la haine en ligne*.
  Journal officiel de la République française, n°157 du 8 juillet 2023.
  متاح عبر: https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000047799533
- Vie Publique. (2023). *Majorité numérique : les moins de 15 ans interdits de réseaux sociaux sans autorisation parentale*.
  متاح عبر: https://www.vie-publique.fr/loi/288274-majorite-numerique-15-ans-reseaux-sociaux-loi-7-juillet-2023
- Kommission für Jugendmedienschutz (KJM). (2020). *Interstate Treaty on the Protection of Minors in the Media (JMStV)*.
  https://www.kjm-online.de/fileadmin/user_upload/Rechtsgrundlagen/Gesetze_Staatsvertraege/JMStV/JMStV_english_version.pdf
- UK Government. (2023). *Online Safety Act 2023*. London: HM Government.
  https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2023/50
- Ministerio de Asuntos Económicos y Transformación Digital. (2025). *Anteproyecto de Ley Orgánica de protección de los menores en el entorno digital*.
  https://www.lamoncloa.gob.es/consejodeministros/Paginas/enlaces/2025/ley-menores-digital.aspx
- Australian Parliament. (2024). *Online Safety Amendment (Protecting Children) Bill 2024*.
  https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Bills_Legislation/Bills_Search_Results/Result?bId=r7123
- Virós-Martín, C., Montaña-Blasco, M., & Jiménez-Morales, M. (2024). Can't stop scrolling! Adolescents' patterns of TikTok use and digital well-being self-perception. *Humanities and Social Sciences Communications*, 11, Article 1444.
  https://doi.org/10.1057/s41599-024-03984-5
- Systematic Review. (2024). The impact of TikTok on youth mental health: A systematic literature review. *European Child & Adolescent Psychiatry*, Springer.
  https://doi.org/10.1007/s00787-024-02581-w
- Verma, A., Islam, S., Moghaddam, V., & Anwar, A. (2023). Digital emotion regulation on social media. *arXiv preprint*.
  https://arxiv.org/abs/2307. UK Government. (2023). *Online Safety Act 2023*. London: HM Government.:
  https://www.gov.uk/government/collections/online-safety-act GOV.UK+1

- Ministère de l'Économie – Direction des Affaires Juridiques. (2023, 20 juillet). *Lettre : La loi n° 2023-566 du 7 juillet 2023 crée une majorité numérique fixée à 15 ans.* : https://www.economie.gouv.fr/daj/lettre-de-la-daj-la-loi-ndeg2023-566-du-7-juillet-2023-cree-une-majorite-numerique-fixee-15-ans Ministère de l'Économie+1
- Australian Parliament. (2024). *Online Safety Amendment (Social Media Minimum Age) Bill 2024 – Bills Digest No. 39*.: https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Bills_Legislation/bd/bd2425/25bd039 aph.gov.au+2Prime Minister of Australia+2
- CESE (2024). "Pour un environnement numérique inclusif et protecteur des enfants", Avis adopté à l'unanimité le 28 mars 2024. Disponible sur: https://cese.ma
- DGSN (2024). Rapport annuel 2024 + Bilan plateforme E-Blagh, octobre 2024.
- CMRPI (2024). Étude citée dans le rapport CESE 2024 sur 1293 enfants et jeunes (8-28 ans).